بيروت ١٠ كانون الاول ٢٠١٥

في الـ١١ من نيسان من العام ٢٠٠٥ عندما بدأت سوليد وأهالي اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية بالاعتصام امام مبنى الاسكوا كان الهدف منه لفت نظر المجتمع الدولي الى قضية المعتقلين والى ان انسحاب الجيش السوري من لبنان وفقا للقرار ١٥٥٩ يعتبر غير كامل من دون حل لقضية اللبنانيين الذين اعتقلتهم القوات السورية في لبنان ونقلتهم الى السجون السورية.

في ظل الاهتمام السياسي اللبناني، الذي ظهر فجأة ثم اختفى كما ظهر، والاهتمام الدولي عبر الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لم يكن في الحسبان أن يستمر الاعتصام هذه المدة الطويلة وبدا أن الحلول ليست ببعيدة، لكن الكلام بقي كلاما فارغا من أية حلول جدية وفاعلة واستمر الاعتصام بقوة ايمان الأهالي بأحقية قضيتهم.

١١ سنة مرت لم يترك أهالي المعتقلين فيها أية وسيلة سلمية للاحتجاج والتعبير والمطالبة بحقهم في معرفة مصير أحبائهم. ما قام به الأهالي من تحركات احتجاجية ونشاطات ومؤتمرات في ظل ظروف مناخية قاسية صيفا وشتاء وفي ظل ظروف سياسية أقسى من حيث التهميش والوعود الكاذبة يستحق كل التقدير والاحترام والاعتزاز بهذا المثال الذي جسدوه للمرأة اللبنانية المناضلة والقادرة على مواجهة كل التحديات من أجل الوصول الى حقها وحق عائلتها في معرفة المصير، مصير الذين انتزعوا من وسطنا بقوة الشر وبجريمة ضد الانسانية لا ترحم الضحية ولا أهل الضحية.

١١ سنة مرت على خيمة الاعتصام وقبلها سنوات وسنوات من البحث والعذاب لم تنجح في ادخال اليأس الى قلوب الامهات والزوجات والأخوات اللواتي اخترن النضال من أجل الحق في وجه سلطة لا تحترم شعبها ولا تحترم الدستور والقوانين التي ترعى مصالح المواطنين وتحفظ حقوقهم، بل أكثر من ذلك فانها لا تمتلك الحس بالكرامة الوطنية لان كرامة المواطنين هي من كرامة الوطن. ما قامت به السيدات في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية المعروفة في لبنان والصمود في خيمة اعتصام لمدة ١١ عاما هو عمل بطولي غير مسبوق في تاريخنا اللبناني. وهنا لا بد أن نذكر ونتذكر من رحلوا عنا وكانوا أعمدة من أعمدة هذا الاعتصام وكانت الخيمة بيتهم الأول لا الثاني، رحم الله زينة حنا ومنيرة الطباع و كمال شمعون (أم جوزيف) ومخايل عوض (ابو جورج) والشيخة ام عاطف عزبا وابو أحمد الحج وابو داني منصوراتي وعميدة خيمة الاعتصام أوديت سالم التي فجعتنا بطريقة موتها البشعة حيث صدمتها سيارة مسرعة وهي تعبر الطريق نحو الخيمة.

اليوم وفي الذكرى السنوية للاعلان العالمي لحقوق الانسان يدخل النضال من أجل معرفة مصير اللبنانيين الذين اعتقلتهم القوات السورية في لبنان ثم حولتهم الى سجونها ليتحولوا لاحقا ضحايا جريمة ضد الانسانية هي جريمة الاخفاء القسري بسبب نكران السلطات السورية لاعتقالهم وعدم الافصاح عن مصيرهم ومكان وجودهم، مرحلة جديدة، مرحلة تحولت فيها القضية الى قضية وطنية على مستوى لبنان واللبنانيين من كل الاتجاهات المذهبية والسياسية.

لقد حققت الخيمة أهدافا متعددة منها جمع الأهل في عمل مشترك بعيدا عن الجهد الفردي، كما أنها جمعت كل جمعيات المجتمع المدني تحت شعار موحد وهو "الاخفاء القسري" الذي يستند الى المعاهدة الدولية لحماية كل الأشخاص من الاخفاء القسري، لكن أهم ما حققته انها وضعت الملف على الطاولة بشكل لا يمكن تجاهله اطلاقا بعد الآن بدليل ان كل الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٥ حتى الآن حددت في بياناتها الوزارية أهمية معالجة قضية المعتقلين والمخفيين قسرا وهنا تجدر الاشارة الى أن هذه الحكومات نالت الثقة في المجلس النيابي الذي يضم كافة الأطراف السياسية في لبنان وعليه ليس مقبولا أبدا التحجج بالانقسام السياسي حول القضية من أجل التهرب والتسويف في المعالجة وتقديم الحل الجدي والقانوني لها. مع ذلك فانه من المخزي ان الطبقة السياسية في لبنان استعملت كل الوسائل والحجج مثل مقولة الانقسام السياسي بين موال لسوريا ومعارض لها للتهرب من قضية المعتقلين كما انها استعملت الحجة الواهية التي لا تستند الى منطق وهي نبش قبور الماضي وعودة الحرب الأهلية للتهرب من قضية المفقودين بشكل عام.

ثمرة النضال الطويل كانت بداية قرار مجلس شورى الدولة الذي أعطى حق المعرفة وحق الاطلاع على التحقيقات الرسمية لأهالي المخفيين قسرا ثم مشروع قانون انشاء الهيئة الوطنية للمخفيين قسرا والمفقودين الموجود في مجلس النواب ولا ننسى أيضا وجود مشروع مرسوم لانشاء الهيئة في مجلس الوزراء. هذه الأرضية القانونية التي توصلنا اليها بفضل النضال والتعب والضغط الذي لم يكل وليس منة من هذه الطبقة السياسية، سوف تشكل أساس العمل في المرحلة القادمة على أساس تشكيل مرجعية رسمية اضافة الى ممثلين عن الأهالي والجمعيات المعنية كي تكون المرجع الصالح لمعالجة ملفات الاخفاء القسري والمفقودين.

لم يكن هناك أبدا ما يسمى بالمرجعية الرسمية، كنا نسأل مع من نتكلم في هذه الدولة ومن هو المرجع؟ لكننا كنا نسأل "لا أحد". الكل يرمي بالمسؤولية على غيره. اليوم نحن نمتلك الأرضية القانونية التي من خلالها سوف نصعد العمل والضغط من أجل تشكيل الهيئة وكما استطعنا من خلال الخيمة تحقيق ما كان يعتبر من المستحيلات وهو الوصول الى الوزارة ومجلس النواب ومجلس شورى الدولة بامكاننا متابعة النضال من أجل الهيئة الوطنية من خلال اللجوء الى وسائل ضغط مختلفة منها سياسي ومنها حقوقي ومنها القانوني.

نحن اليوم ننتقل من مرحلة جدا مهمة في تاريخ لبنان وتاريخ قضية المعتقلين والمخفيين قسرا الى مرحلة جديدة لا يكون الأهل فيها عرضة للتعب والانهاك بسبب الخيمة، لقد قاموا خلال السنوات العشر الماضية باعجوبة الابقاء عليها بالرغم من كل الاهمال الرسمي والتآمر على قضيتهم وبالرغم من كل الأحوال السياسية والصحية والمعيشية والاجتماعية الصعبة. لقد قدمت الأمهات أكثر بكثير من قدرتهن من أجل القضية ويبقى السؤال: أنتم ماذا قدمتم؟ أنتم ماذا فعلتم للأهالي والأغلبية المطلقة منكم لا تعرف مكان الخيمة ولم تسعى في يوم من الايام الى زيارة الخيمة والاستماع الى معاناة الأهل. وعود كاذبة وكلام فارغ وعواطف بالية وحرتقات سياسية مقززة للنفس كان كل ما قدمتموه الى أهالي المخفيين قسرا والمفقودين.

لقد كانت الخيمة هي المرجع للأهالي وللاعلام وللباحثين ولكنها لم تكن يوما مرجعا لكم واليوم وبازالتها سوف نؤكد ونشدد على اننا لن نسمح لكم باخفاء هذا الملف قسرا كما فعلتم دائما وسوف نحملكم كامل المسؤولية أمام الشعب وأمام التاريخ في حال استمريتم في سياسة النعامة. ان سياستكم في اخفاء هذا الملف والتقاعص في ايجاد حل له هي مشاركة موصوفة في الجرم كما تنص المعاهدة الدولية لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري هذا ان لم تكونوا انتم من ارتكب الجرم. نعم انتم تتحملون المسؤولية وعليكم اتخاذ الخطوة النوعية لانهاء هذه الجريمة وذلك عبر انشاء الهيئة الوطنية للمخفيين قسرا والمفقودين، ونحن سنستمر بالضغط في هذا الاتجاه ولن نسكت حتى نصل الى حقنا في معرفة المصير.

الكل معني اليوم بهذه القضية وعلى هذا الأساس نطالب المجتمع المدني اللبناني والمنظمات العاملة على هذا الملف بمتابعة الضغط من أجل انشاء الهيئة كما نطالب الأمم المتحدة بالالتزام بقضية المخفيين قسرا وفقا للتعهد الذي أعلنته العام الماضي في نفس هذا المكان وفي نفس الذكرى وهي تتحمل مسؤولية المساهمة في الضغط معنا من أجل تشكيل الهيئة الوطنية وأخيرا يجب علينا أن لا ننسى مسؤولية نقابة المحامين في بيروت، بيروت أم الشرائع، فالنقابة وطوال عشر سنوات هي أيضا من الذين لا يعرفون مكان الخيمة ولم تكلف نفسها أبدا عناء زيارة الخيمة والاستماع الى معاناة الأهل كما انها لم تقدم يوما على اتخاذ خطوة قانونية في سبيل رفع هذه الجريمة أمام المراجع القضائية المختصة وعليه فاننا نطالب النقابة بشخص النقيب الجديد انطونيو الهاشم بتحمل مسؤوليتها والتحرك الجدي من أجل استعادة وحماية حق الامهات والزوجات والأخوات اللواتي لم تنتهي الحرب في عقولهن وقلوبهن وكيانهن وهم تعشن لوعة وألم عدم معرفة المصير في جريمة مستمرة ضد الانسانية ... نقابة المحامين عليها مسؤولية الانتفاض أمام الانتهاك المستمر لحقوق الأهالي وعليها الضغط من أجل تشكيل الهيئة الوطنية لتستحق لقب نقابة المحامين في بيروت ، بيروت أم الشرائع.